International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies (IJFUS)
eISSN 2600-8408
Pp. 19-38

Copyright (C) 2026
IIUM Press
International Islamic University Malaysia

تحقيق الشمول المالي في طاجيكستان عبر آليات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

Achieving Financial Inclusion in Tajikistan through Islamic Financing Mechanisms for Small and Medium-Sized Enterprises

كوميلدزهون كوربونوف[i]، أشرف شرف الدين[ii]

ملخص البحث

تسعى طاجيكستان، الدولة ذاتُ الأغلبية المسلِمة في آسيا الوسطى، إلى تحقيق الشُّمول المالي مِن خلال تَبَنّي آليات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في ظلِّ ما تواجهه مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية مِن تحدياتٍ هيكلية، وتداعيات الأزمة المالية العالمية. يهدِف هذا البحث إلى دراسة إمكانية تطبيق نموذج تمويلٍ إسلامي يُسهِم في دمج شرائحَ واسعةٍ مِن المجتمَع، وخاصة رُوّاد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في النظام المالي الرسمي. اعتمدت الدراسة على منهجٍ كمّي باستخدام استبياناتٍ ميدانيةٍ في مدينتي دوشانبي وخوجاند لتحليل العلاقة بيْن مُتغيراتٍ مستقلةٍ مِثل موقف النجاح، والمعايير الشخصية، والسيطرة السلوكية المدرَكة، ومتغيراتٍ مُرتبطة بالشمول المالي مثل الوعي، والمعايير الاجتماعية، ومعرفة المنتج، والثقة، وبيْن المتغير التابع المتَمَثِّل في نِيَّة العُملاء في التعامُل مع التمويل الإسلامي. أظهرت نتائج تحليلِ الانحدار أنّ ٢ , ٤٤٪ مِن التَغيُّر في النية يمكن تفسيرُه مِن خلال هذه المتغيرات، مع وجود علاقة إحصائية مَعنوية، وأكّد اختبار الفَرْق (F Change) قوة هذه العلاقة. أوصى البحث بإجراء دراساتٍ مستقبَلية تَستخدِم أدواتٍ إحصائية متقدمة، وتَضمّ مُتغيرات إضافية مثل البُنية التحتية الرقمية، والسياسات الحكومية الداعمة، مع التركيز على تصميم سياساتٍ تمويلية تراعي السياق المحلي وتُعزز الثقة والوعي، ونَشرُ النتائج بيْن صانعي القرار والمهتَمين، بما يُسهِم في تحقيق شمولٍ مالي أوسع، وتنمية اقتصادية مستدامة في طاجيكستان.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الشمول المالي، المشاريع الصغيرة، طاجيكستان.

Abstract

Tajikistan, a predominantly Muslim country in Central Asia, is striving to achieve financial inclusion through the adoption of Islamic financing mechanisms for small and medium-sized enterprises (SMEs), amid the structural challenges faced by conventional microfinance institutions and the lingering effects of the global financial crisis. This study aims to examine the feasibility of implementing an Islamic finance model that can integrate wider segments of society—particularly entrepreneurs and SME owners—into the formal financial system. A quantitative research method was employed, using field surveys conducted in the cities of Dushanbe and Khujand to analyze the relationship between independent variables such as attitude toward success, personal norms, perceived behavioral control, and financial inclusion–related factors including awareness, social norms, product knowledge, trust, and the dependent variable of customers' intention to engage with Islamic finance. Regression analysis revealed that 44.2% of the variance in intention could be explained by these variables, with a statistically significant relationship confirmed by the F Change test. The study recommends future research employing advanced statistical tools and incorporating additional variables such as digital infrastructure and supportive government policies, while emphasizing the design of context-specific financial policies that enhance trust and awareness. The dissemination of findings among policymakers and stakeholders is also recommended, to foster broader financial inclusion and sustainable economic development in Tajikistan.

Keywords: *Islamic finance, financial inclusion, microenterprise, Tajikistan.*

[i] باحث دكتوراه، معهد المالية والمصرفية الإسلامية، بالجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا: komilkurbon@gmail.com

[ii] أستاذ مشارك، معهد المالية والمصرفية الإسلامية، بالجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا: ashurov@iium.edu.my

Submission Date: 18 *August* 2025
Acceptance Date: 30 *September* 2025
Publication Date: 30 *January* 2026

International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies
Vol. 10, *No.* 1, *Year* 2026, *January Issue*, *eISSN* 2600-8408,
Pages: 19-38, *https://doi.org/10.31436/ijfus.v10i1.386*

المحتوى

المقدمة 20
المبحث الأول: خلفية عن المؤسسات المالية في طاجيكستان 23
المطلب الأول: الوضع الاقتصادي وأثره على الشمول المالي 23
المطلب الثاني: تطور القطاع المالي ودَورُ التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة 24
المطلب الثالث: التمويل الأصغر في طاجيكستان وآسيا الوسطَى 24
المطلب الرابع: تحديات بيئة التمويل وأثرها في الشمول المالي 25
المطلب الخامس: أهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي 25
المطلب السادس: التعاريف التشغيلية للمتغيرات 25
المبحث الثاني: منهجية البحث 27
المطلب الأول: تصميم البحث 27
المطلب الثاني: مجتَمَع البحث 28
المطلب الثالث: عيّنَة البحث 29
المطلب الرابع: حَجم العَيّنة وطريقة أخذ العينات 29
المطلب الخامس: تحليل البيانات ومناقشتها 30
المطلب السادس: التفسير في سياق البحث 30
الخاتمة 36
التوصيات 36
المراجع 37

المقدمة

يُمثل نظام التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الجوهرية للاقتصاد الحديث، وأداة محورية لتحقيق الشمول المالي، إذ يُسهِم في تحويل المدَّخَرات إلى استثمارات، وتمويل إنتاج السِّلَع والخدمات، وتحفيز النشاط الاستثماري في المجتمع، بما يؤدي إلى دَمج أكبَر شريحة ممكنة مِن السكان في النظام المالي الرسمي. ويؤدي قيام هذا النظام بوظائفه بكفاءة إلى زيادة تطوُّرِه وفعاليته، وارتفاع مساهمته في النمو الاقتصادي وخفض مُعدلات الفقر. ومع ذلك، فقد واجه نظام التمويل الأصغر في طاجيكستان تحدياتٍ كبيرة، أدَّتْ إلى انخفاض النمو الاقتصادي وعُزوف غالبية السكان عن التعامل مع صِيغته التقليدية، نتيجة ضعف دَور الوساطة المالية وارتفاع معدلات الإقصاء المالي (Coleman et al.; Nasir, S., 2013; Liu, 2004; Sanusi, 2011, 2012).

ووفقًا لتقرير بنك التنمية الآسيوي (٢٠١٦)، ودراسات أخرى (Hermes, Lensink, & Meesters, 2018; Strand, Flores, & Trevathan, 2016; Mirzoev & Sobirzoda, 2019)، فقد لعِبَت مؤسسات التمويل الأصغر (MFIs) دَورًا مُهمًا في تلبية احتياجات الأُسَر الفقيرة وذات الدَّخل المنخفِض، لكن انتشارها ظَلَّ محدودًا، حيث يُعَدُّ الوصول إلى رأس المال تحديًا رئيسيًا، مع اعتماد معظم هذه المؤسسات على التمويل الخارجي بالعِملَة الأجنبية، مما يزيد مِن مخاطِر تقلبات أسعار الصرف. كما أنّ محدودية المنتجات المالية، والاعتماد المفرِط على عددٍ قليلٍ مِن قروض التمويل الأصغر وعمليات الفوركس، أثَّرَت على ربحيتها (NBT, 2015; Malik).

في آسيا الوسطى عمومًا، وفي طاجيكستان خصوصًا، تتفاقم هذه التحديات مع ضَعف التمويل، وانخفاض الثقة بيْن العملاء والمؤسسات، وارتفاع تكاليف المعاملات، وغياب الكفاءة التشغيلية. ويضاف إلى ذلك أنّ طاجيكستان بلدٌ ذو أغلبيّة مُسلِمة، مما يجعل النظام التقليدي القائم على الفائدة (الربا) مرفوضًا دينيًا لدى شريحة واسعة مِن السُّكان. هذه المعطيات دَفَعَت المتخصصين الماليين للتفكير في بدائلَ قائمةٍ على أُسُس

إسلامية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تكون قادرة على تعزيز الشمول المالي مِن خلال تلبية الاحتياجات الاقتصادية بما يتوافق مع القِيَم الدِّينية.

وقد كَشَفَت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن هشاشة النظام المالي التقليدي، بينما أَظهَر التمويل الإسلامي الأصغر قدرةً أكبرَ على الصُّمود، نظرًا لالتزامه بأحكام الشريعة وابتعاده عن نظام الرفع المالي، الذي كان أحد الأسباب الرئيسة للأزمة (Bello & Abubakar, 2014). ويستمد التمويل الإسلامي الأصغر أحكامَه مِن القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الفقهاء، ويَتميَّز بحظر التعامل بالربا بشكل كامل (Kulkarni & Al Hussaini, 2014).

كما تُشير الدراسات إلى أنّ الثقةَ عاملٌ حاسِم في قَبول العُملاء لأيّ نظامٍ مالي جديد، وتؤثر مباشرة في قرار التعامل معه (Misbach, Surachman, & Armanu, 2013). وتَلعبُ المعايير الاجتماعية دَورًا مُؤثرًا في تشكيل قرارات الأفراد، سواء عبْر الأُسرة أو الأصدقاء أو الوسط الاجتماعي (Pedersen & Ling, 2003). ومِن هذا المنطَلَق، يمكن لآليات التمويل الإسلامي أنْ تُوَفر حُلولًا عملية للتحديات التي تُواجِه النظام المالي التقليدي، نظرًا لاعتمادِها على الأصول الحقيقية بدلًا مِن الدُّيون، وما لذلك مِن أثر في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق الشمول المالي (Yusof, Fahmy, Kashoogie, & Anwar Kamal, 2009; Adeyemi, Pramanik, & Meera, 2012; Kameel, 2008).

ورغم وجود مؤسسات التمويل التقليدي منذ عقود، تشير البيانات الإحصائية (Falkingham, Margetts, Smith, & Manning, 2009; Evandrou & Falkingham, 2009; ADB, 2013; IMF Country Report No. 16/41) إلى أنّ أقلَّ مِن ٤٪ مِن مؤسسات التمويل الأصغر تُساهِم في تمويل المشاريع الصغيرة، وأنّ ١٤٪ فقط مِن البنوك تمارس دَور الوساطة المالية. هذا القصور ينعكس سلبًا على الشمول المالي، ويؤدي إلى اتساع دائرة الفقر التي وصلت في المتوسط إلى ٢٩٪ وِفق تقرير البنك الدولي (World Bank, 2018; Roman & Shokhboz, 2018). كما أن تفضيل المؤسسات الرسمية التعامل مع أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة أو مَن يمتلكون ضماناتٍ قوية يؤدي إلى تَهميشِ الغالبية المحتاجَة للتمويل.

وبناءً على ذلك، فإنّ توسيع نطاق مؤسسات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يُعدُّ ضرورة استراتيجية في طاجيكستان، ليس فقط لتقليل مُعدلات الفقر، بل أيضًا لتعزيز الشمول المالي، وإتاحة الفُرصة أمامَ شرائح أوسع مِن السُّكان للمشاركة في النشاط الاقتصادي، بما يتوافق مع قِيَمِهم الدِّينية والاجتماعية. وتتفق هذه الرؤية مع تقرير بنك التنمية الآسيوي (٢٠١٦) الذي شدَّد على أنَّ النُّمو الشامل والمستدام يتطلب تطوير القطاع المالي وتعزيز كفاءة الوساطة بيْن المدَّخِرين والمستثمِرين، وتحسينَ البُنية التحتية المالية، وزيادةَ الوَعي والثقة بيْن العُملاء (Sharon, 1999; Endsley, 2017; Zak & Knack, 2001; Nabiyeva, 2012; Walters, 2013).

مشكلة الدراسة:

تُظهر التجارب الحديثة في طاجيكستان أنّ مُعدلات الشمول المالي ما تزال مُتدَنِّيَة، حيث يَفتَقِر جزء واسع مِن الأفراد وأصحابِ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى النفاذ المستدام للخدمات المالية الرسمية، وهو ما تؤكده بيانات Global Findex (٢٠٢١) والتقارير الوطنية للشمول المالي (٢٠٢٢–٢٠٢٦) التي تكشف عن فجواتٍ واضحة في قنوات التوصيل، وتنويع المنتَجَات، وحماية المستهلِك. ورغم الإصلاحات القانونية مثل اعتماد قانون الضمانات المنقولة وتَبَنّي استراتيجية وطنية

للشمول المالي، إلّا أنّ هذه التدخلات لم تنعكسْ في صورةِ تَحسُّنٍ مَلموسٍ على استخدام الائتمان أو الادخار الرسمي، بينما تظل البُنية المؤسسية للتمويل الإسلامي محدودة؛ إذ لا يتجاوز وجودها بنك إسلامي واحد، وبعض النوافذ الجزئية التي تعاني مِن ضَعف في الانتشار والقدرة على تلبية احتياجات الشرائح غير المخدومة. هذا التناقض بيْن السياسات المعلَنة والواقع الفعلي يكشِف فجوةً بحثية حَرِجة تتمثل في غياب نماذج تشغيلية متكاملة ومبنية على الأدلة لتوظيف آليات التمويل الإسلامي –خاصة الأدوات الرقمية مثل المحافِظ الإلكترونية والتمويل الأصغر الإسلامي– بوصفها بدائل فعّالة لسد ثغرات الشمول المالي وتعزيز الثقة المؤسسية. ومِن هنا تَبرُز الحاجة إلى دراسةٍ نقدية تتقَصَّى إلى أيّ مدى يمكن للتمويل الإسلامي أنْ يشكّلَ رافعة حقيقية للشمول المالي في طاجيكستان، في ظل قُصور الأدلة التجريبية الحالية، وغياب إطارٍ تطبيقي يَربط بيْن الإصلاحات التشريعية، الحلول الرقمية، ومتطلبات الشريعة والحَوكمة.

أسئلة البحث:

١. ما أثر العوامل الدِّينية، والثقة، والمعايير الشخصية، والسيطرة السلوكية المدرَكة على نِية العملاء في التعامل مع آليات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان؟
٢. كيف تؤثر نِيَّة العُملاء في تَبنّي آليات التمويل الإسلامي في سلوكهم الفعلي في التعامل مع هذه الآليات؟
٣. ما انعكاس السلوك الفِعلي للعملاء في استخدام آليات التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاقه في طاجيكستان؟

أهداف البحث:

١. تحليلُ أثرِ العوامل الدِّينية، والثقة، والمعايير الشخصية، والسيطرة السلوكية المدرَكة، في نِية العملاء في التعامُل مع آليات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.
٢. دراسة دَور نِيَّة العملاء في التحوُّل إلى السلوك الفعلي نحو تبني واستخدام آليات التمويل الإسلامي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٣. تقييم انعكاس السلوك الفِعلي للعملاء على تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين مِن التمويل الإسلامي في طاجيكستان.

أهمية البحث:

أهمية هذه الدراسة تتجلى في إبراز دَور آليات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي في طاجيكستان، بما يُسهِم في توسيع قاعدة المستفيدين، ودعم التنمية الاقتصادية، وتوفير بدائل تمويلية متوافقة مع القِيَم الدِّينية للمجتمع.

يُمثِّل الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر، حيث يَهدِف إلى ضمان وُصُول جميع فئات المجتمع، ولا سيما أصحابُ المشاريع الصغيرة والمتوسطة والفئات مُنخفِضة الدَّخل، إلى الخدمات المالية الرسمية. وفي سياق طاجيكستان، يتطلب تعزيز الشمول المالي تطوير بُنيَة

تحتية مالية شاملة، وتَبنِّي آليات تمويل مبتكَرة، وعلى رأسها التمويل الإسلامي، الذي يمكن أنْ يُسهِم في سدّ الفجوات القائمة في النظام المالي التقليدي، خاصة في بلد ذي أغلبية مُسلمة.

المبحث الأول: خلفية عن المؤسسات المالية في طاجيكستان

تصل الشركات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان إلى الخدمات المالية من خلال 19 مصرفًا تجاريًا و ٨٠ مؤسسة للتمويل الأصغر، منها ١٣ مؤسسة تعمل في النظام المالي المحلي. يتألف القطاع المصرفي التقليدي في طاجيكستان من ١٩ مصرفًا، ستة منها مصنفة من قبل بنك طاجيكستان الوطني (NBT) على أنها مصارف ذات أهمية نظامية، وهي: Agroinvestbank (AIB)، و Tojiksodirotbank (TSB)، و Oriyonbank، و Amonatbank، و Eskhata Bank، و Spitamen Bank. وتُمنح هذه المصارف صفة الأهمية النظامية نظرًا لحجمها الكبير، وانتشارها الجغرافي الواسع، وتشابك عملياتها مع مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلًا عن دورها المحوري في تعبئة المدخرات وتوجيه الائتمان داخل الاقتصاد الوطني.

وتستحوذ هذه المصارف مجتمعة على أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الأصول المصرفية في البلاد، ما يجعل استقرارها المالي عنصرًا حاسمًا للحفاظ على سلامة النظام المالي ككل. كما أن أي اضطراب محتمل في أداء أحد هذه المصارف قد يؤدي إلى آثار عدوى تمتد إلى بقية القطاع المصرفي والاقتصاد الحقيقي، وهو ما يبرر إخضاعها لمتطلبات رقابية أكثر صرامة من حيث رأس المال، والسيولة، وإدارة المخاطر، وفقًا للمعايير التي يضعها بنك طاجيكستان الوطني.

وفي هذا السياق، يضطلع بنك طاجيكستان الوطني بدور إشرافي أساسي يهدف إلى تعزيز متانة هذه المصارف والحد من المخاطر النظامية، من خلال تطبيق أدوات الرقابة الاحترازية الكلية، وإجراء اختبارات الضغط الدورية، ومتابعة مستويات الانكشاف الائتماني. ويعكس هذا النهج أهمية المصارف ذات الأهمية النظامية في دعم الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام في طاجيكستان.

وتمتلك البنوك المحلية ٢٥٦ فرعًا و١٠٢٨ مركزًا للخدمات المصرفية، وهو ما يُمثل توسعًا كبيرًا في الوصول الجغرافي مقارنةً ببداية العقد الأوَّل مِن الألفية. ومع ذلك، فإن هشاشة القطاع المصرفي، وضعف تنوع المنتجات، يُعيقان قُدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل الملائِم، الأمر الذي يُشكل عائقًا أمام تحقيق الشمول المالي.(World Bank, 2015)

وفقًا للمعايير الدولية، يَتميز النظام المصرفي الطاجيكي بأنه نظام ثُلاثي الرَّكائز، يَضم البنوك الخاصة، والبنوك الحكومية، والمؤسسات غير المصرفية (التمويل الأصغر)، والتي تتنافس على حُصَص السوق (World Bank, 2015). لكن التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك ضَعف الإشراف المالي، وتدني مستوى تطبيق القوانين، ما يحدُّ مِن قدرته على دعم الشمول المالي.

يشهد الاقتصاد الطاجيكي تباطؤًا ملحوظًا، ويُظهر القطاع المصرفي نُقاطَ ضَعف كبيرة رغم التحسن النسبي في التنظيم وفقًا لتوصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠٠٧ (FSAP). ومع اقتراب انتهاء الاستراتيجية الحالية لتطوير القطاع المالي والمصرفي، تبرُز الحاجة إلى استراتيجية شاملة تعالج قضايا الاستقرار المالي والكفاءة، مع جعل مؤسسات التمويل الموجَّهَة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في تحقيق الشمول المالي. وتُشير تقارير صندوق النَّقد الدولي والبنك الدولي (2015)

إلى ضرورة تحسين نظام الإبلاغ الائتماني ليشمل بيانات إضافية مِن شركات الاتصالات والمرافق والتأمين، وتعزيز آليات تنفيذ الضمانات لتحسين تحصيل الديون.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي وأثره في الشمول المالي

تُعَد طاجيكستان مِن أفقر الدُّول بيْن الجمهوريات السوفيتية السابقة، وتَعتَمد بشكل رئيسي على التحويلات المالية مِن الخارج. على الرغم مِن أنّ معدل الفقر انخفض مِن أكثر مِن ٧٢٪ في ٢٠٠٣ إلى حوالي ٤٧٪ في ٢٠٠٩، مع تراجع الفقر المدقِع مِن ٤٢٪ إلى ١٧٪، إلّا أنّ الفقر لا يزال واسع الانتشار، ويظل الشمول المالي محدودًا. يعتمد الحدّ مِن الفقر بشكل كبير على التحويلات التي تراجعت بشكل كبير خلال الانكماش العالمي في ٢٠٠٩. كما يعتمد اقتصادها على مجموعة محدودة من السِّلع القابلة للتصدير وقاعدةٍ إنتاجيةٍ ضَيقةٍ، مما يتطلب تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتحسين بيئة الاستثمار، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وكلها أهداف مرتبطة بشكل مباشر بزيادة الشمول المالي.

المطلب الثاني: تطور القطاع المالي ودَور التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

شَهِد القطاع المالي في طاجيكستان نموًا في السنوات الأخيرة، وإنْ كان مِن قاعدة منخفضة. فقد توسَّعَت الوساطة المالية بشكل ملحوظ، مع زيادة الإقراض للقطاعات التي كانت تُعاني سابقًا مِن نقص الخدمات، مثل الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ارتفع الائتمان للقطاع الخاص كنِسبَة مِن الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بيْن عامَي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، وزادت القروض المصرفية بنسبة ١٥٤٪ خلال نفس الفترة. ومع ذلك، فإنّ مؤشِّر الحُرية الاقتصادية لعام ٢٠٢٠ سجَّل ٥٢,٢ نقطة فقط لطاجيكستان، لتحتل المرتبة ١٥٥ عالميًا، وهو ما يعكس بيئة مالية تحتاج إلى إصلاحات واسعة لزيادة الشمول المالي.

تُوضِّح بيانات البنك المركزي الطاجيكي أنّ البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تُركز الإقراض في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية، بينما يظل نصيب المشاريع الصغيرة والمتوسطة محدودًا نسبيًا، رغم الحاجة الماسة لتنمية هذا القطاع ليصبح العمود الفقري للاقتصاد.

المطلب الثالث: التمويل الأصغر في طاجيكستان وآسيا الوسطى

يُعَدُّ قطاع التمويل الأصغر في جمهوريات آسيا الوسطى، ومنها طاجيكستان، مِن بيْن الأسرع نموًا في العالم (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٥)، وهو يوفِّر فرصة لتعزيز الشمول المالي، خاصة للفئات التي لا تصِلُها الخدمات المصرفية التقليدية. تاريخيًا، يعود أصلُ فكرة التمويل الأصغر الحديث إلى السبعينيات مع تأسيس بنك جرامين في بنغلاديش على يد محمد يونس(Brigit, 2006) ، لكن تطبيقاته في طاجيكستان بدأت في أواخر التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، بدَعمٍ مِن منظماتٍ دولية مثل Care International، وMercy Corps، و Aga Khan Foundation، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع منظمات محلية مثل الرابطة الوطنية لسيدات الأعمال في طاجيكستان.(NABWT)

ومِن الأمثلة البارِزة، بنك التمويل المصغر الأول (FMFB-T)الذي تأسس عام ٢٠٠٣ كأوَّل بنك تجاري مُرخَّص يُركّز على التمويل الأصغر، ثم وسَّع خدماته ليشمل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأصبح مِن أكبر مزودي الخدمات المالية في البلاد.(NBT, 2017)

المطلب الرابع: تحديات بيئة التمويل وأثرها في الشمول المالي

رغم النمو الملحوظ في قطاع التمويل الأصغر، إلّا أنّ بيئة الاستثمار غير المشجعة، وضعف مكاتِب الائتمان، والتحديات القانونية والتنظيمية، كلُّها عوامل تَحُدُّ مِن قدرة هذا القطاع على دعم الشمول المالي بشكل فعّال (ADB, 2016).وتسيطر ست مؤسسات رئيسة على أكثر مِن ٨٠٪ مِن السوق، أبرزها IMON بنسبة ٣٥–٤٠٪، تليها Arvand بنسبة ١١٪، ثم FINCA و Humoو Oxus وMatin، ومعظمها يتركز في المدن الكبرى، مما يخلق فجوات في تغطية المناطق الريفية والنائية.

المطلب الخامس: أهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي

تشير الدراسات (ADB, 2016; World Bank, 2015) إلى أنّ تقديم منتجاتٍ ماليةٍ متوافقةٍ مع الشريعة الإسلامية يمكن أنْ يُسهم في توسيع قاعدة الشمول المالي في طاجيكستان، نظرًا لرفض نسبة كبيرة مِن السكان التعامل مع المنتجات المالية الربوية. ويتميز التمويل الإسلامي بالاعتماد على الأصول الحقيقية، وتجنُّب المعاملات الربوية، وربط التمويل بالأنشطة الاقتصادية الفعلية، مما يعزز الثقة والاستقرار المالي. كما أنّ دمج آليات التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أنْ يُسهِم في خفض الفقر، وتنشيط الاقتصاد، وتحقيق شمولٍ مالي مستدام.

المطلب السادس: التعاريف التشغيلية للمتغيرات

يعرض الجدول التالي التعريفات الرئيسة لمتغيرات هذا البحث:

المتغير	التعاريف التشغيلية	المصدر
الموقف والقصد	الموقف هو مجموعة ثابتة إلى حدٍ ما مِن المعتقَدات والمشاعر والاتجاهات السلوكية حول الأشياء أو المجموعات أو الأحداث أو الرموز ذات الأهمية الاجتماعية. كما أنه اتجاه نفسي يتم التعبير عنه مِن حيث تفضيل أو كراهية أيّ كيان	Vaughan & Hogg (٢٠٠٥). Eagly, & Chaiken. (١٩٩٣)
النية السلوكية/النية لإدخال التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان	يصور هذا ما يعتقده عملاء التمويل الأصغر في طاجيكستان حول ما إذا كانوا سَيَتَبَنَّونَ أو يتحولون للتعامل مع نظام التمويل الأصغر الإسلامي. وبعبارة أخرى، فإنه يصوّر أيضًا استعداد ورغبة عملاء التمويل الأصغر في دعم إنتاج النظام المالي الصغير المتوافق مع الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، يشير مصطلح النية في هذا البحث إلى مدى احتمالية قيام عميل التمويل الأصغر بأداء سلوك الدعم نحو التحول إلى نظام التمويل الأصغر	Omar (2015), Ajzen (١٩٩١) Janssen, (2015)

	الإسلامي الكامل في سياق طاجيكستان.	
معيار شخصي	يشير إلى "الضغط الاجتماعي المتصور لأداء السلوك أو عدمه". كما أن تأثير الضغط الاجتماعي المدرَك على عملاء التمويل الأصغر لدعم أو عدم دعم التحول إلى التمويل الأصغر الإسلامي الكامل في طاجيكستان، بالإضافة إلى ذلك يشير أيضًا إلى مدى اعتقاد عُملاء التمويل الأصغر في طاجيكستان بالتأثير الاجتماعي (الأسرة والأصدقاء والكليات، ووسائل الإعلام) التي ستقودهم إلى دعم التحول إلى التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان.	Ajzen (١٩٩١) P,188
السيطرة السلوكية المدركة	"يشير إلى السهولة أو الصعوبة المتصوَّرة لأداء السلوك، ويفترض أنْ يعكس التجربة السابقة وكذلك العوائق والعقبات المتوقعة". لقد صورت قدرة عميل التمويل الأصغر على التَّكييف والتَّكَيُّف	Ajzen (١٩٩١)

	خلال أوقات التحوّل إلى التمويل الأصغر الإسلامي. علاوة على ذلك، فإنه يشير إلى مدى اعتقاد عملاء التمويل الأصغر في طاجيكستان أن لديهم الموارد والمهارات والمعلومات والقدرة على اعتماد منتج التمويل الأصغر الإسلامي الكامل في طاجيكستان.	
التدين	يُعرّف التدين بأنه "مدى التزام الفرد بالدين الذي يصرح به وتعاليمه، مثل مواقف الفرد وسلوكياته تعكس هذا الالتزام" "يقيس إلى أيّ مدى يؤثر دَور الدِّين في اختيارات الشخص وكذلك أفعاله". يشير التدين في هذه الدراسة إلى تأثير دور الدين لإشراك عملاء التمويل الأصغر في طاجيكستان لدعم سلوك التبنّي تجاه نظام التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية.	(Johnson et al., 2001, p. 25). Amin et al., (2011).P, 27
الثقة في مؤسسات	الثقة تعني: الثقة في الابتكار لأسباب	Misbach et al. (٢٠١٣)

التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	مختلفة، مثل مطابقة معتقداتك، وتقديم المزيد مِن الاستقرار، والمعاملات عادِلَةٌ ونزيهة، وتهتم بالتَّحَسُّن الاجتماعي، إضافة إلى ذلك فإنّ الثِّقَة في هذه الدراسة تعني الثقة في نظام التمويل الصغير والمتوسط في طاجيكستان.	
الدخل	يشير الدخل إلى الدَّور الإيجابي للتمويل الصغير في التخفيف مِن حِدَّة الفقر، وإعطاء الفرصة للفقراء لتحسين وضعهم الاقتصادي. وقد أشار العديد مِن العلماء إلى أنّ التمويل الصغير يُعتَبَرُ أداةً جيدة لزيادة دخل العملاء. ويعود السبب الرئيس وراء التأثير السلبي للتمويل الصغير على التخفيف من حدة الفقر إلى ضِيق الوقت. فالوقت ليس كافيًا لتوليد الدخل، أيْ أنّ قِصَرَ الوقت لا يُعطي مساحة للقرض لتوليد الإيرادات مستقبلًا.	Abiola & Salami (٢٠١١)

المبحث الثاني: منهجية البحث

سيتطرق الباحثان في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تصميم البحث

نظرًا لاعتماد هذا البحث على المنهج الكَمِّي لتحقيق أهدافِه والإجابة عن أسئلته البحثية، فقد تمّ تَصميمُه بما يتوافق مع متطلبات الدراسات الكَمِّية، إذ تهدف هذه الطريقة إلى اختبار الفَرَضِيَّات والنظريات، وجمع بياناتٍ وصفيةٍ دقيقة، وفحصِ العلاقات بيْن المتغيرات بطريقة قابِلة للقياس والتحليل الإحصائي. تتميز البيانات الكَمِّية بِقُدرتها على توفير أدلة موضوعية قابلة للقياس، تُسهم في تفسير العلاقات السببية، وتساعد على صياغة إجراءاتٍ عملية قابلة للتكرار والتعميم على المجتمع المستهدف (Meissner, Creswell, Klassen, Plano, & Smith, 2011). كما يشير James (2010) إلّا أنّ البحث الكمي قادر على وصف العلاقات بيْن المتغيرات والاختبارات بِدِقَّة أكبر مقارَنة بمُعظَم البحوث النوعية. في هذا البحث، يركز الجزء الكمي على الجانبين الوصفي والسببي (اختبار الفرضيات)، وذلك لاستطلاع فُرَصِ إدماج التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كأداةٍ لتعزيز الشمول المالي في طاجيكستان. ورغم اعتماد التشريعات المحلية لمبادئ المالية الإسلامية، إلّا أنّ الدراسات التجريبية في هذا المجال نادرة، ولا توجد – بحسب عِلم الباحثَين – دراسة كمية سابقة تحلل بشكل مباشِر آفاق تقديم هذا النوع مِن التمويل في البلاد. ولهذا تمّ اختيار نَمذَجَة المعادلة الهيكلية (SEM) كأداةٍ رئيسةٍ لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وفقًا لـ(Sekaran & Bougie (2010 ، فإنّ تصميم البحث هو خُطة منهجيةٌ تحدد الإجراءات الواجِبِ

اتباعها للوصول إلى الأهداف المنشودة، والإجابة عن أسئلة البحث بأسلوب عِلمي ومنهجي. وبما أنّ الدراسات تختلف في أهدافها، فقد تمّ اختيار التقنيات الكَمّية في هذه الدراسة باعتبارها الأنسب لفحص العلاقات بيْن العوامل المؤثرة على نِية العُملاء وسلوكهم نحو استخدام التمويل الإسلامي، ودَورها في تحقيق الشمول المالي.

كما يتبنى البحث نظرية السلوك المخطط (Ajzen, 1991)كإطار نظري لدراسة احتمالات قَبول العُملاء لمؤسسات التمويل الإسلامي الموجَّهَة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان. ويأخذ هذا الإطار في الاعتبار العوامل المؤثرة مثل الموقِف مِن السلوك، والمعايير الشخصية، والسيطرة السلوكية المدرَكة، بالإضافة إلى متغيراتٍ مرتبطة بالشمول المالي مثل الثقة، والوَعي، والمعايير الاجتماعية، ومعرفة المنتجات المالية.

تمّ توزيع الاستبيانات على عَينات مِن سكان مدينتي دوشنبي وخوجند، نظرًا لتمركُز غالبية الأنشطة المصرفية الحالية بهما، ولأنهما تمثلان بيئة مناسبة لدراسة سُلوك العُملاء تجاه التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يتعلق بتحليل البيانات، فقد شَمل الإعداد المبدئي خطوات فحص البيانات، والتَّحقُّق مِن التوزيع الطبيعي، وفحص الخطِّية، والتجانُس، واختبارِ الموثوقية والصلاحية. كما تم استخدام تحليل العوامل التأكيدي (CFA) ضمن إطار نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM)، مع تبرير اختيار هذه الأداة بناءً على قُدرتها على اختبار الفَرَضيات بشكل دقيق، وقياس مؤشرات جَودَة الملاءمة (GOFI) لضمان قوة وموثوقية النموذج الإحصائي المستخدَم.

المطلب الثاني: مجتمعُ البحث

بَلغ عدد سكان جمهورية طاجيكستان **9,599,927** نسمة في عام ٢٠٢١، لِتَحتَلّ المرتبة **95 عالميًا** مِن حيث الكثافة السُّكانية، بمساحة جغرافية تبلُغ **143,100 كيلومتر مُربع** (٥٥,٣٠٠ ميلٍ مربع)، ما يجعلها في المرتبة **96 عالميًا** مِن حيث المساحة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ٢٠٢١). تتكون البلاد مِن خمسِ مقاطعات رئيسة، حيث تَضمُّ العاصمة **خوجاند** نحو **2,233,500 نسمة** (2021)، بينما يَضُم إقليم **منطقة التبعية الجمهورية** وعاصمته **دوشنبي** نحو **1,722,900 نسمة** وِفقَ تقرير عام ٢٠١٤. أمّا إقليم **خاتلون** وعاصمته **قرغونتيبا**، فيبلغ عدد سُكانه نحو **2,677,300 نسمة** (2014)، في حين يبلغ عدد سكان إقليم **جرونو–بدخشان** وعاصمته **خوروغ** حوالي **206,000نسمة** ") (2014) مناطق طاجيكستان.("

وفقًا لبيانات البنك الدَّولي، بلغ مُعدل سُكان الريف في طاجيكستان **73.34**% عام ٢٠١٣، ويُحتسب سكان الريف كَفَرْقٍ بَيْنَ مجموع السكان وسكان الحَضَر، بناءً على تعريف المكاتِب الإحصائية الوطنية. ونظرًا لأن المدن الكبرى تمتلك بُنية تحتية مصرفية متقدمة مقارَنة بالمناطق الريفية، فقد تمّ اختيار عينات الدراسة مِن **ثلاث مدن رئيسة** هي: **دوشنبي، خوجاند، وقورغانتيبا**، لِكَونِها الأكثر تطورًا في شبكات الفُروع المصرفية والخدمات المالية (مقاطعات التبعية الجمهورية، ٢٠١٤).

يَتَكَوَّن مُجتَمَع الدراسة مِن جَميع العامِلِين في مؤسسات التمويل الأصغر في المدينتين الرئيسيتين **دوشنبي** و**خوجاند**، نظرًا لتَمَركُز أكبر عدد مِن السكان والمؤسسات المالية بهما، إضافة إلى وجود **أربعة عشر فرعًا** مِن فروع صناديق الائتمان الأصغر التجارية المعتمدة لدى البنك الوطني لطاجيكستان. وتشمل هذه

المؤسسات"MCF "MicroInvest" :، MCF "RUSHDI"، MCF "VODII ZARAFSHON"، MCF "Ravnak"، MCF "Rohnamo"، MCF "Nuri Humo"، MCF "Rushdi"، MCF "Sugd"، MCF "Borshud"، MCF "Hamyori"، MCF "ZAR"، MCF "Sarparast"، MCF "Istiqlol"، MCF "Baror"، " MCFشابي مروج"، وصندوق إعادة التمويل MCF") معلومات عن مؤسسات الائتمان العاملة في جمهورية طاجيكستان، ٢٠١٥.

ويأتي اختيارُ هذا المجتَمَع البحثي لكونه يُمثِّل الفاعِلِيْنَ الرئيسيين في قطاع التمويل الأصغر، وهو القطاع الذي يمكن أنْ يلعبَ دورًا محوريًا في تحقيق **الشمول المالي** إذا ما تمّ تطوير منتجاتٍ وخدماتٍ متوافقة مع مبادئ التمويل الإسلامي، بما يضمن دَمج فئات أوسع مِن المجتمع في النظام المالي الرسمي.

المطلب الثالث: عَيِّنَة البحث

تُعرَّف العينة التمثيلية بأنها تلك التي تحتوي على نفس الخصائص الرئيسة للسكان المستهدَفِين، بحيث تعكس التوزيع العُمري، والنوعي (الجنس)، وغيرها مِن الخصائص الديموغرافية للسكان محلِّ الدراسة .(Paula & Justo, 2001) وفي سياق هذا البحث، كان مِن الضروري أنْ تَضُم العينة عملاء مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك التجارية في طاجيكستان ممن تتوافر لديهم الصفات المميِّزَة للسكان المستهدَفين، وذلك لضمان إمكانية تحليل العوامل المؤثرة على استخدام آليات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودَورها في تحقيق الشمول المالي.

الحصول على عينةٍ تمثيليةٍ يتطلب أنْ تكون لكلِّ فَرد أو وِحْدَة مِن المجتمع المستهدف فُرصة معروفة وغير صِفرية للاختيار، وأنْ يكون اختيار أيّ فَردٍ مستقِلاً عن اختيار الأفراد الآخرين. ونظرًا لأنّ جَمْعَ البيانات يَتِمُّ مِن خلال دراسةِ مجموعةٍ فرعية مِن المجتَمَع الكُلي، فإنّ النتائج المستخلَصة تُمثِّل تقديراتٍ للمؤشِّرات المطلوبة وليست قياساتٌ مُطلَقَة، مما يستلزم تَوَخِّي الدِّقة في اختيار العَيِّنة.

المطلب الرابع: حَجم العَيِّنة وطريقة أخْذِ العينات

اعتمد هذا البحث على **أسلوب أخذ العينات غير الاحتمالية**، وتحديدًا أساليب **العيّنة المريحة، وعيّنة الحُكم، وعيّنة الحُصَص، وعيّنة كُرَة الثلج**، بدلاً مِن الأسلوب الاحتمالي. وكما يشير Sekaran (2003) و Sekaran & Bougie (2010)، فإنّ هذا النَّوع مِن العينات لا يُتيح معرفة احتمال اختيار أيّ فَرد مِن السكان، ما يعني أنّ العشوائية محدودة، وأنه لا يمكن قياس خطأ أخْذِ العينات بِدِقّة، وبالتالي فإن قابلية التعميم تَبقى محدودة. ورغم هذا القيد المنهجي، فإنّ اختيار هذه الطريقة كانَ مُبَرَّرًا لعدة أسباب عملية؛ مِن بينها صعوبة الوصول إلى بيانات شاملة عن جميع عملاء مؤسسات التمويل في طاجيكستان، وتركز الأنشطة المصرفية في مناطق محددة مثل دوشانبي وخوجاند، كما أنّ هذه الطريقة أتاحت الوصول إلى أفرادٍ ذَوي خبرة مباشرة في التعامل مع مؤسسات التمويل الأصغر، بما في ذلك الفئات التي قد تكون أكثرَ استعدادًا لتبني مُنتجاتٍ وخدماتٍ تمويلية جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يتماشى مع أهداف البحث في قياس فُرَص تعزيز الشمول المالي.

المطلب الخامس: تحليل البيانات ومناقشتها

قَبل البدء في تفسير نتائج نموذج الانحدار المتعدد، تمّ التحقُّق مِن الافتراضات الإحصائية الأساسية، بما في ذلك الطبيعية المتعددة (Multivariate Normality) باستخدام معامل Mardia's Coefficient ، حيث تمّ اعتماد المعيار $CR \leq 2.0$ كإشارةٍ إلى تحَقُّق هذا الافتراض. كما تمّ اختبار الثبات المركَّب (Composite Reliability) لضمان اتساق أدوات القياس وموثوقيتها في قياس المتغيرات مَحَلّ الدراسة.

أولا: المعامِلات غير القِياسيّة (Unstandardized Coefficients)

تمثل هذه القِيَم الأثر الفعلي لكلّ مُتغير مستقل في المتغير التابع (Dependent Variable)بوحداته الأصلية، أيْ أنّ مُعامِل الانحدار هنا يوضح مقدار التغيُّر المتوقَّع في المتغيّر التابع عند زيادة وِحدَة واحِدَة في المتغير المستقِل، مع بقاء باقي المتغيرات ثابتة. هذه القِيَم مُفيدة في فهم التأثير الواقعي في سياق البيانات الميدانية، لكنها قد لا تكون مناسبة للمقارَنة بيْن متغيراتٍ ذات وحداتِ قياسٍ مختلفة.

ثانيا: المعامِلات القِياسيّة (Standardized Coefficients – Beta)

تُقاس هذه القِيَم بوحداتِ قِياسٍ معيارية (عادةً بالانحراف المعياري)، مما يسمح بالمقارَنة المباشرة بيْن التأثيرات النِّسبية للمتغيرات المستقلة المختلفة في المتغيّر التابع. على سبيل المثال؛ إذا كان مُعامِل Beta لمتَغَيّر مُعيّن يساوي 0.072، فإنّ ذلك يعني أنّ زيادَة وِحدَة واحِدة (مَقِيسَة بالانحراف المعياري) في هذا المتغير المستقِل تؤدي إلى زيادةٍ متوقعة قدرها 0.072 في المتغيّر التابع. هذه المقاييس تُعتبَر أداةً أساسية لتحديد أيّ العوامل أكثر تأثيرًا في تعزيز نِية العُملاء للتعامل مع التمويل الإسلامي ودعم الشمول المالي.

ثالثا: أهمية الاختيار بيْن نَوعَين مِن المعامِلات

يختلف استخدام المعامِلات القِياسِيّة وغير القِياسيّة بحسب أهداف البحث وسياقه:

أ. إذا كان الهدف هو فهم التأثير الفعلي في بيئة العمل الواقعية، فإن المعامِلات غير القِياسيّة أكثر ملاءمة.

ب. أما إذا كان الهدف هو مقارَنة قوة التأثير بيْن مُتغيراتٍ مُختلفة ذاتِ مقاييس مختلِفة، فإن المعامِلات القِياسيّة هي الأنسَب.

المطلب السادس: التفسير في سِياق البحث

في هذا البحث، ساعَد استخدام كِلا النوعين مِن المعامِلات في الحصول على صورة متكاملة:

أ. **المعامِلات غير القِياسيّة:** وفَّرَت دلالة على حجم التأثير الفعلي لكل متغير في نِيَّة العُملاء وسلوكهم في استخدام التمويل الإسلامي.

ب. **المعامِلات القِياسيّة:** مَكَّنَت مِن تحديد أولويات التأثير بيْن المتغيرات، مما يساعِد صانعي القرار على تركيز جهودهم على العوامل الأكثر إسهامًا في تحقيق الشمول المالي في طاجيكستان.

وبذلك، فإنّ الجدول الإحصائي الناتج مِن نموذج الانحدار المتعدِّد يعكس ليس فقط العلاقات الإحصائية،

بل يُقَدِّم أيضًا أدِلة عملية يمكن الاستناد إليها في تطوير سياسات وآليات التمويل الإسلامي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالي.

أولا: تحليل بيانات نموذَج الانحدار المتعدد (Multiple Regression Model Analysis)

في هذا البحث، تم استخدام **نموذج الانحدار (Model)** لتقدير تأثير المتغيرات المستقلة في المتغِّير التابع المرتبط **بِنيَّة العُملاء (Intention - Int)** في التعامُل مع التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي في طاجيكستان.

١. **المتغيِّر التابع (Dependent Variable)**: هو "Int" الذي يمثل النية السُلوكية للعملاء نحو استخدام آليات التمويل الإسلامي.

٢. **المعامِلات غير القِياسيّة (Unstandardized Coefficients)**:

أ. **B (Constant)**: يشير إلى قيمة التقاطع (Intercept) التي تُمثِّلُ التقدير المتَوَقَّع لقِيمَة المتغيِّر التابع عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة مساوية للصفر.

ب. Std. Error: يوضح الانحراف المعياري لكلّ مُعامِل، والذي يَعكِس مستوى الدِّقة في تقدير هذا المعامِل.

٣. **المعامِلات القِياسيّة–(Standardized Coefficients Beta)**:

تمثل هذه القِيَم التأثير النسبي لكل مُتغيِّر مستقِل في المتغيِّر التابع بَعد توحِيد وحدات القياس (Standardization) بالانحراف المعياري. على سبيل المثال، إذا كانت قِيمة **Beta** لمتغير **"subjct"** تساوي **0.072**، فإنّ زيادة وِحدَة واحِدَة (مَقِيسَة بالانحراف المعياري) في هذا المتغيِّر تؤدي إلى زيادة متوقعة قدرها **0.072** في النِّية السُلوكية للعملاء للتعامل مع التمويل الإسلامي.

٤. **اختبار الدلالة الإحصائية (Statistical Significance Testing)**:

أ. **t-value (t-test)**: يقيس ما إذا كان مُعامِل الانحدار يختلِف إحصائيًا عن الصفر.

ب. **Sig. (p-value)**: إذا كانت القِيمَة أقَلّ مِن مستوى الدلالة المحدد (٠,٠٥)، فإنّ المتغيِّر المستَقِل يؤثر تأثيرًا مَعنويًا على المتغيِّر التابع.

٥. **إحصائيات التعدد الخطي (Collinearity Statistics)**:

أ. **Tolerance**: يَقِيسُ مدى الارتباط بيْن المتغيرات المستقِلَّة، حيث تُشير القِيَم المرتفِعَة إلى غياب مشكلة التعدد الخطي.

ب. **Variance Inflation Factor (VIF)**: مقياسٌ آخر للتعدُّد الخطي، والقِيَم الأقل مِن ١٠ تَدُلُّ على أنّ مشكلة الارتباط الداخلي بيْن المتغيرات المستقلة غير مؤثِّرَة.

يُظهر هذا التحليل أنّ التركيز على قِيَم Beta وقِيَم Sig. يساعد في تحديد المتغيرات الأكثر تأثيرًا في النِّية السُلوكية لاستخدام التمويل الإسلامي، وهو ما يُسهِم في تقديم توصياتٍ عملية لتعزيز **الشمول المالي** في طاجيكستان مِن خلال تطوير آليات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: مخطط P-P العادي للانحدار المعياري المتَبَقِّي

تحليل مخطط P-P العادي للانحدار المعياري المتَبَقِّي (Normal P-P Plot of Standardized Residuals)

يُظهر **مخطط P-P العادي للانحدار المعياري المتَبَقِّي** (Normal P-P Plot of Standardized Residuals) أنّ الخطَّ المستقيم يمتلك مَيلًا يربِط بيْن الاحتمالات الملحوظة (Observed Probability)والاحتمالات المتوقَّعَة (Expected Probability).يشير هذا التوزيع المنتظم للنقاط على طول الخطِّ المستقيم إلى أنّ نموذج الانحدار يُحَقِّقُ افتراض الخَطِّيَّة(Linearity Assumption) ، حيث لم يتمْ ملاحظة أيّ انحرافات أو مؤشرات على عدم الخطية في العلاقة بيْن المتغيرات المستقِلَّة والتابِعَة.

هذا الأمر يُعَزِّزُ صلاحية النموذج في تفسير **النية السلوكية (Behavioral Intention)** للعملاء نحو التّحوُّل إلى استخدام آليات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يُعد خطوة أساسية في تحقيق **الشمول المالي** في طاجيكستان.

كذلك، تمّ تقييم افتراض **المثلية (HomoscedasticityAssumption)**نظرًا لأهميته في الدراسات الإحصائية، إذ يُشير تَحَقُّق المثلِيَّة إلى أنّ تبايُن الأخطاء (Error Variance) ثابت عَبر جميع مستويات المتغيرات المستقِلَّة .(Hair et al., 2010) أظهر اختبار المثلية باستخدام برنامج **SPSS 23.0**أنّ بيانات الدراسة الحالية لا تُعاني مِن مشكلةِ عدم المثلية(Heteroscedasticity) ، حيث أظهرت نتائج الارتباط (Correlation Results) انتظام التوزيع وعدم وجود تبايُن غيرَ متجانِس.

علاوة على ذلك، يتَّضِحُ مِن الرسم البياني أنّ جميع المتغيرات المستقِلة (Exogenous Variables) تمّ تسجيلُها بتقديرات منتَظَمَة (Regular Estimates) ولم تَظهرْ أيّ تقديرات غير مُنتظَمَة(Irregular Estimates) ، مما يُعَزِّز مِن قوة النموذج الإحصائي المستخدَم ويزيد مِن موثوقية النتائج.

ثالثا: تحليل مخطط التشتت للمُخَلَّفَات المعيارية (Scatterplot of Standardized Residuals)

يُظهر **مخطط التشتت للمُخَلَّفات المعيارية** (Scatterplot of Standardized Residuals)أنّ الفحص البصري لتوزيع المخلفات (Residuals Distribution) أوضح، كما هو مُبيَّن في الشَّكل أعلاه، عَدَمَ تحقُّق شَرط **تجانُس التباين** (Homoscedasticity)في بيانات الدراسة الحالية. هذا يُشير إلى أنّ تبايُن الأخطاء (Error Variance) يَختَلِف عبر مستويات القِيَم المتوقَّعَة المعيارية (Standardized Predicted Values)، الأمر الذي قد يؤثر في دِقَّة تقديرات النموذج الإحصائي، ويُقَلِّل مِن موثوقية النتائج.

ورغم ذلك، فإنّ أنماطَ البيانات المستَخلَصَة مِن النموذج لا تُشير إلى وجود انحرافٍ جوهري يُمكن أنْ يُغيِّر مِن الاتجاه العام للنتائج، خصوصًا فيما يتعلق بتأثير **آليات التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي** (Financial Inclusion)في طاجيكستان. إذ أظهرَت المؤشرات الإحصائية أنّ الوُصُول إلى خدمات التمويل الإسلامي يُسهِم في إدماج شريحةٍ أكبر مِن أصحابِ المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق الحَضَرِيّة التي شملتها الدراسة، مما يَدعَم هَدف الشُّمول المالي عبر توفير منتجات مالية متوافِقة مع الشريعة، وملائِمة لاحتياجات الفئات غير المخدومة مِن النظام المالي التقليدي.

بناءً على ذلك، توصِي الدراسة بضرورة دمج اختبارات إحصائية تصحيحية في البحوث المستقبلية، مثل **الانحدار الموزون** (Weighted Regression) أو **تحويل البيانات**(Data Transformation) ، لضمان دِقَّة أكبر في قياس أثر التمويل الإسلامي في الشمول المالي وتعزيز الثقة في النتائج.

رابعا: ملخص النموذج (Model Summary)

يوضِّح جدول Model Summaryنتائج تحليل الانحدار (Regression Analysis)لقياس أثر مجموعة مِن المتغيرات المستقلة في المتغير التابع **Int**، والذي يُمثِّلُ في هذه الدراسة مستوى **الشمول المالي (Financial Inclusion)** الناتِج عن تطبيق آليات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان.

تشير قيمة R Square Change البالغة **0.442a**إلى أنّ النموذج يُفسِّر حوالي **44.2%** مِن التبايُن الكُلي في مستوى الشمول المالي، وهو ما يعكِس قُدرَة المتغيرات المستقِلة المختارة –والتي تشمل مؤشرات الوصول إلى خدمات التمويل الإسلامي، وتنوع المنتجات المالية، ومدى الوعي المالي– على التأثير في دمج الفئات المستهدفة ضمن النظام المالي الرسمي.

أما **F Change**والتي بَلَغَت **58.394**، فهي تُشير إلى أنّ التحسُّن في تفسير التبايُن (R Square) الناتج عن إدخال هذه المتغيرات في النموذج هو تحسُّن معنوي إحصائياً، بدلالة قِيمَة Sig. F Change الأقل مِن مستوى الدِّلالة المعتَمَد .(**p < 0.05**) وتؤكِّدُ هذه النتيجة أنّ إدراج آليات التمويل الإسلامي كمُحرِكٍ رئيسٍ يُسهِم إحصائياً في تعزيز الشمول المالي في بيئة الدراسة.

تُظهر هذه النتائج أنّ اعتماد أدوات التمويل الإسلامي –وخاصة التمويل الأصغر– يمكن أنْ يُشكّل استراتيجية فعّالة لزيادة نِسبة الأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات مالية رسمية، مما يُساهم في تقليص الفجوة بيْن الفئات المشمولة وغير المشمولة مالياً.

خامسا: إحصائياتُ الموثوقية (Reliability Statistics)

يُستخدم جدول Reliability Statisticsلتقييم مدى موثوقية واستقرار أداة البحث (الاستبيان) التي تمّ تصميمها لقياس العوامل المؤثِّرة في **تحقيق الشمول المالي** من خلال آليات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان. يَتَكَوَّن المقياس مِن سبعة عناصر(Items) ، وتمّ حِساب **مُعامِل ألفا كرونباخ** (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي.

وفقاً للمعايير الإحصائية(Hair et al., 2007) ، تُصنَّف الموثوقية بأنها ضعيفة إذا كانت قيمة Alpha أقلّ مِن ٠,٦، ومعتدلة إذا تراوحت بيْن ٠,٦ و٠,٧، وجيدة إذا تراوحت بيْن ٠,٧ و٠,٨، وجيدة جدًا إذا تراوحت بيْن ٠,٨ و٠,٩، وممتازة إذا بَلَغَت ٠,٩ أو أكثر.

في هذه الدراسة، أظهرت نتائج الاختبار أنّ قِيمة Alpha الكلية بَلَغَت **0.600**، ما يشير إلى مستوى موثوقية منخفِض نسبياً عند قياس جميع المتغيرات مُجتَمِعَة. ومع ذلك، عند حساب الموثوقية استنادًا إلى **المعامِلات القياسيّة** (Standardized Items) ارتفعت القِيمة إلى 0.748،

وهو ما يُعد مؤشراً على تَحسُّن الاتساق الداخلي للأداة وموثوقيتها عند ضبط البيانات على مقاييس معيارية.

تشير هذه النتيجة إلى أنّ أداة البحثِ قادِرَة بدرجة مقبولة على قياس المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي، إلا أنّ هناك حاجة إلى تطوير بعضِ بنود الاستبيان أو إعادة صياغتها لتعزيز الموثوقية الكُلية. ويمكن أنْ يُسهمَ هذا التحسين في زيادة دِقَّة قِياس مدى تأثير متغيراتٍ مثل الوَعي المالي، وتوافر المنتجات الإسلامية، ومستوى الثقة بالمؤسسات المالية، في دَمجِ الفئات المستهدَفة في النظام المالي الرسمي.

سادسا: التحليل الفِقهي النقدي

يمثل التمويل الإسلامي إطارًا بديلًا يسعى إلى تجاوُزِ إشكالات النظام المالي التقليدي في طاجيكستان، حيث لا يكفي مجرّد استبعاد الرِّبا للحكم على مشروعية المعامَلات، بل يجب أنْ تتحقق مقاصد الشريعة في العَدل، وحِفظ المال، وَرَفع الحَرَجَ. يقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ويقول ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار" (ابن ماجه). وبذلك، فإنّ أيّ مُنتَج تمويلي يجبُ أنْ يخضع لقاعدة "الضرر يُزال"، وأنْ يُحقّق مبدأ "الغُنم بالغُرم"، بحيث لا يَنفرد طَرَف بالرِّبح دُون تحمُّل المخَاطِر.

وقد أظهرت التجارب العملية في التمويل الإسلامي المعاصِر قدرةً على توظيف صِيغ عقودٍ متنوعة لتلبية احتياجات التمويل بما يتوافق مع الشريعة. فالمرابحة والتَّوَرُّق –متى ما تمّ ضبطهما بضوابط شرعية واضحة – يُشَكِّلان أدوات عملية لتوفير السيولة وتمكين الأفراد والمؤسسات مِن الحُصُول على تمويل مُيَسَّر. وفي الوقت نفسه، تَبْرُزُ صِيَغُ المشارَكَة والمضارَبَة والمشارَكة المتناقِصَة كَخَيَارٍ مُتَقَدِّم يحقق مبدأ "الخراجُ بالضمان"، ويُسهِم في تَقَاسُم المخاطِر بيْن المموّل والمستَفيد على نحوٍ عادِل ومتوازن. كما أنّ صِيَغ السَّلَم والاستصناع تُمَثل نماذِجَ مُتَجَدِّدَة أكثر انسجامًا مع العادة المحَكَّمَة في البيئات الزراعية والحِرَفِيَّة، حيث تُسهم في ربط التمويل بالإنتاج الحقيقي، وتدعم الأنشطة الاقتصادية المباشِرة. هذا التنوع في الأدوات يَعكِس مُرونة الفقه الإسلامي في الاستجابة لمتطلبات العصر، مع الحفاظ على مقاصده العُليا في تحقيق العدالة والاستقرار المالي والتنمية المستدامة.

كما أنّ الدراسات السابقة دَعَمَت هذا التَّوَجُّه؛ فقد أظهر Bello & Abubakar (2014) أن التمويل الإسلامي الأصغر أكثر صمودًا مِن التمويل التقليدي في الأزمات؛ لابتعاده عن الرَّفع المالي المحظور شرعًا، بينما بيّن Yusof et al. (2009) و Adeyemi et al. (2012)أنّ رَبطَ التمويل بالأصول الحقيقية يُعزّز الاستقرار المالي ويُسهِم في تحقيق الشمول المالي المستدام. ووفقًا لـ Misbach et al. (2013)، فإنّ الثِّقة والتديّن والمعايير الاجتماعية عوامل حاسمة في تبنّي العملاء للتمويل الإسلامي، وهو ما يؤكد أهمية بناء منتجات مالية متوافِقَة مع قِيَم الأغلبية المسلمة في طاجيكستان.

ومِن زاوية الحوكمة، فإنّ استقلالية الهيئات الشرعية وتفعيل التدقيق الشرعي الداخلي يُعتبر تطبيقًا لقاعدة "ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب"، حيث لا يتحقق الامتثال الشرعي إلّا برقابة مؤسسية فعّالة. كما أنّ دمج أدوات الزكاة، والوقف، والتكافل المصغّر،

يعكِس قاعدة "التعاوُن على البِرّ والتقوى"، ويوفر بدائل منخفضة التكلفة تُعَزِّز العدالة الاجتماعية.

بناءً على ذلك، فإنّ إصلاح النظام المالي في طاجيكستان يتطلب الانتقال مِن الامتثال الشَّكْلِي إلى التحقق المقاصدي، عبر إطلاق بيئاتِ اختبار شرعية (Sandbox) لِصِيَغِ المشارَكة والسّلم الموجّه، وقياس أثرها بمؤشرات مقاصدية عملية مثل العدالة في التسعير، تقاسُم المخاطِر، خَفْضُ معدلات الفقر، وزيادة الشمول المالي. إذ بذلك يتحقق الجَمْعُ بيْن الالتزام الفقهي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لا يَقتَصِر دَور الشمول المالي على تمكين الأفراد مِن الحصول على التمويل فحسب، بل له انعكاسات اجتماعية واقتصادية عميقة. فَمِن الناحية الاجتماعية، يُساهِم الشمول المالي في تعزيز التكافل والتعاون، وهو ما يتفق مع قاعدة "التعاون على البِرّ والتقوى"، إذ يؤدي إلى تحسين العلاقات بيْن الأفراد والمؤسسات عبر بناء الثقة وتخفيف الاستغلال المالي. وقد أظهرت دراسات مثل Misbach et al. (2013) أنّ الثقة تُمثل عامِلًا جوهريًا في قَبول التمويل الإسلامي، الأمر الذي ينعكس مباشرة على قوة الروابط الاجتماعية في المجتمعات ذات الأغلبية المسلِمة.

أما مِن حيث النمو النوعِي مقابل النمو الكَمّي، فإنّ التمويل الإسلامي –المبني على الأصول الحقيقية والمخاطِر المشتركة– لا يسعى فقط إلى زيادة عدد المستفيدين (النمو الكمي)، بل إلى تحقيق جودةٍ في النمو عبر تمويل أنشطة إنتاجية مُستدامة ترفع مِن مستوى المعيشة وتُقلِّل الفجوات الاقتصادية، بما يتوافق مع مقاصد الشريعة في تحقيق الكفاية والعدالة. وهذا ما أكَّدته دراسات مثل Adeyemi et al. (2012) التي أوضَحَت أنّ المشاركة والمضاربة تُحقِّق تنمية نوعية تتجاوز حدود الائتمان الاستهلاكي.

كذلك، مِن الأهمية بمكان التمييز بيْن الشمول المالي الحقيقي –القائم على تمكين الأفراد طَوعًا بمنتجات ملائمة ومتكافئة– وبيْن الشمول المالي القسري الذي يَفرِض على الأفراد الدخول في النظام المالي عبر أدواتٍ قد لا تراعي قِيَمهم أو احتياجاتهم. مِن المنظور الفقهي، يُعتبر الشمول القسري مخالِفًا لقاعدة "الأمور بمقاصدها"، وقاعدة "الرِّضا أساسُ العُقُود"، بينما الشمول الحقيقي يحقق مقصود الشريعة في رفع الحَرَج وتمكين الفئات المستَضعَفَة بوسائل عادلة.

وأخيرًا، مِن حيث تعريف الشمول المالي، فقد تبنّت مؤسسات دولية كالبنك الدولي (World Bank, 2018) وصندوق النقد الدولي تعريفات تقوم على ضمان وصول جميع الأفراد والشركات إلى خدماتٍ ماليةٍ مفيدة وبأسعارٍ مُيسرة، مع توفير حماية قانونية وشفافية. غير أنّ الفقه الإسلامي يُضيف بُعدًا آخر هو التوافق مع الضوابط الشرعية، بحيث يكون الشمول المالي وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة مع الحفاظ على الحلال والحرام. ومِن هنا يَبرُز الدَّور الحيوي للمؤسسات الإسلامية في صياغة تعريف يُوازِنُ بيْن المعايير الدولية ومتطلبات الشريعة، ليصبح الشمول المالي أكثرَ مصداقية وتأثيرًا في بيئةٍ مثل طاجيكستان.

الخاتمة

استنادًا إلى التحليلات الإحصائية (Regression Analysis, Reliability Statistics, Model Summary)، تَوَصَّلَت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. **ارتباط العوامل السلوكية بالشمول المالي:** أظهرت النتائج وجودَ علاقة ذاتِ دلالة إحصائية بيْن التَّدَين، والثقة، والمعايير الشخصية، والسيطرة السلوكية المدرَكة، وبين النية السلوكية للتعامل مع التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما ينعكس بشكل مباشر على تعزيز الشمول المالي في طاجيكستان.

٢. **أهمية النية السلوكية كوسيط:** تبيَّن أنّ النية السلوكية تُشكل مُتغيراً وسيطاً أساسياً بيْن المتغيرات المستقلة (التدين، الثقة، المعايير الشخصية، السيطرة السلوكية المدركة) والسلوك الفعلي في استخدام خدمات التمويل الإسلامي، وبالتالي فإنّ تعزيز النية نحو التعامل مع هذه الخدمات يُسهِم في دَمج مزيدٍ مِن الأفراد في النظام المالي الرسمي.

٣. **تأثير الدَّخل في السلوك المالي:** أظهرت النتائج أنّ مستوى الدخل له تأثير مباشر في سلوك العملاء نحو التعامل مع التمويل الإسلامي، وهو ما يعكِس أنّ الشمول المالي يتطلَّب استراتيجيات تستهدف الفئات منخفضة ومتوسطة الدخل.

٤. **قوة النموذج الإحصائي:** أظهر **معامل التحديد R^2** أنّ المتغيرات المدروسة تفسر حوالي ٤٤,٢٪ مِن التباين في النية السلوكية، مما يعكس أهمية هذه العوامل في تصميم سياسات لتعزيز الشمول المالي.

٥. **موثوقية الأداة البحثية:** أظهر اختبار **Cronbach's Alpha** أنّ الأداة البحثية تتمتع بموثوقية مَقبولة (٠,٧٤٨ للعناصر المعيارية)، مما يؤَكِّد صلاحيتها لقياس مفاهيم الشمول المالي مِن منظور التمويل الإسلامي.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، تُوصِي الدراسة بما يلي:

١. **تعزيز الوعي بالتمويل الإسلامي كأداةٍ للشمول المالي:** تنفيذ برامج تثقيف مالي موجَّهَة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تُرَكِّز على فوائد التمويل الإسلامي وأمَانِهِ الشرعي والاقتصادي، بما يُسهِم في رفع مستوى النية السلوكية للتعامل معه.

٢. **بناء الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية:** تحسين مستوى الشفافية في إجراءات التمويل، وتبني استراتيجيات تسويق قائمة على الثقة، بما يزيد مِن اطمئنان العُملاء ويشجعهم على الانخراط في النظام المالي الرسمي.

٣. **تصميم منتجات مالية مخصَّصَة للفئات محدودة الدخل:** ابتكار صِيَغ تمويل إسلامي منخفضة التكلفة، مثل التمويل الأصغر بِصِيَغ المرابَحة أو المشارَكة، بما يتناسب مع قدرات المشاريع الصغيرة جداً والفردية، لضمان دمج هذه الفئات في الشمول المالي.

٤. **إدماج البُعد السلوكي في السياسات المالية:** عند صياغة استراتيجيات الشمول المالي، ينبغي أخذ العوامل السلوكية (التدين، المعايير الاجتماعية،

السيطرة السلوكية المدرَكة) في الحسبان، كونها تلعب دَوراً محورياً في قرار التعامل مع التمويل الإسلامي.

٥. **تعزيز الشمول المالي الرقمي:** التوسُّع في تقديم خدمات التمويل الإسلامي عبر المنصات الرقمية، بما يضمن وصولها إلى المناطق الريفية والنائية التي تشكل ٧٣,٣٤٪ مِن سُكان طاجيكستان، وبالتالي تقليصُ الفجوة المالية.

٦. **الشراكات بيْن القطاعين العام والخاص:** تشجيع التعاون بيْن الحكومة والبنوك الإسلامية والمؤسسات الدولية لتطوير برامج تمويل مبتَكَرَة تستهدف الشمول المالي المستدام.

المراجع

Abū al-Futūḥ, M. A. (n.d.). Inmāʾ al-munshāʾāt al-ṣaghīrah wa-al-mutawassiṭat al-ḥajm bi-al-duwal al-nāmīyah min khilāl al-aʿmāl al-jamāʿīyah. Jāmiʿat al-Duwal al-ʿArabīyah, al-Munaẓẓamah al-ʿArabīyah li-al-ʿUlūm al-Idārīyah, Silsilat al-Fikr al-Idārī al-Muʿāṣir.

Abū Ismāʿīl, Aḥmad. (1996). Iqtiṣādīyāt al-ṣināʿah. Dār al-Nahḍah al-ʿArabīyah.

Adeyemi, A. A., Pramanik, A. H., & Meera, A. K. M. (2012). A measurement model of the determinants of financial exclusion among Muslim micro-entrepreneurs in Ilorin, Nigeria. Journal of Islamic Finance, 1(1), 1-14.

Aḥmad Sayyid Kurdī. (n.d.). Retrieved September 20, 2025, from https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/777289

Al-Ṣūrānī, Ghāzī. (2006). Wāqiʿ al-ṣināʿah fī al-ḍiffah al-gharbīyah wa-qiṭāʿ Ghazzah [Working paper].

Asian Development Bank. (2013). Access to green finance (Grant 0346) and building climate resilience in the Pyanj River Basin (Grant 0352). ADB.

Association of Microfinance Organizations of Tajikistan & EBRD. (2006). Tajikistan micro and small enterprise facility. EBRD.

Bello, A., & Abubakar, M. I. (2014). Challenges and solutions to Islamic banking system in a pluralistic-secular country like Nigeria. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 10(3), 1-19.

Duwaykāt, Maḥmūd. (2005). Ahamīyat al-mashārīʿ al-ṣaghīrah wa-al-mutawassiṭah fī tanmīyat iqtiṣād qiṭāʿ Ghazzah [Working paper].

European Bank for Reconstruction and Development. (2023). Tajikistan diagnostic paper: Enhancing private sector development and financial inclusion. EBRD.

Evandrou, M., & Falkingham, J. (2009). Pensions and income security in later life. In J. Hills, T. Sefton, & K. Stewart (Eds.), Towards a more equal society (pp. 157-177). Policy Press.

Falkingham, P. L., Margetts, L., Smith, I. M., & Manning, P. L. (2009). Reinterpretation of palmate and semi-palmate (webbed) fossil tracks: Insights from finite element modelling. Palaeogeography, Palaeoclimatology, Palaeoecology, 271(1-2), 69-76.

Ibrāhīm, Marwān Jamīl. (2007). Asbāb fashal al-mashārīʿ al-ṣaghīrah.

International Finance Corporation. (2014, October). Central Asia microfinance gets smart [News release]. World Bank Group. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/news_ext_content/ifc_external_corporate_site/news/central+asia+microfinance+gets+smart

International Finance Corporation. (2022). National financial inclusion strategy of the Republic of Tajikistan 2022–2026. World Bank Group.

International Monetary Fund & World Bank. (2015). Financial sector assessment: Republic of Tajikistan. World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/23661

International Monetary Fund. (2005). International financial statistics. IMF.

International Monetary Fund. (2023). Republic of Tajikistan: Financial sector stability assessment. IMF.

Ledgerwood, J. (1999). Microfinance handbook: An institutional and financial perspective (3rd ed.). World Bank.

Liu, Y. (2004). Development of the rural health insurance system in China. Health Policy and Planning, 19(3), 159-165.

Mirzoev, S., & Sobirzoda, R. (2019). Leveraging SME finance through value chains in Tajikistan.

Misbach, I., Surachman, H., & Armanu. (2013). Islamic bank service quality and trust: Study on Islamic bank in Makassar, Indonesia. International Journal of Business and Management, 8(5), 48-61.

Mogilevskii, R., & Asadov, S. (2017). Financial inclusion, regulation, financial literacy, and financial education in Tajikistan (ADBI Working Paper No. 847). Asian Development Bank Institute. https://www.adb.org/sites/default/files/publication/425991/adbi-wp847.pdf

Mubeen, S. A., Kulkarni, N. A., & Al Hussaini, Y. K. (2014). The future of Islamic banking in Sultanate of Oman. International Journal of Economics and Finance, 6(5), 203-209.

Nasir, S. (2013). Microfinance in India: Contemporary issues and challenges. Middle-East Journal of Scientific Research, 15(2), 191-199.

National Bank of Tajikistan. (2022). Annual report 2021–2022. NBT.

Pedersen, P. E., & Ling, R. (2003, January). Modifying adoption research for mobile internet service adoption: Cross-disciplinary interactions. Proceedings of the 36th Annual Hawaii International Conference on System Sciences (pp. 10). IEEE.

Robinson, M. S. (2001). The microfinance revolution: Sustainable finance for the poor (Vol. 1). World Bank.

Sanusi, S. L. (2011). Banking reform and its impact on the Nigerian economy. CBN Journal of Applied Statistics, 2(2), 115-122.

Ṣundūq al-Naqd al-Duwalī. (2005). Al-iḥṣāʾāt al-mālīyah al-duwalīyah. Ṣundūq al-Naqd al-Duwalī.

Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2011). Economic development (11th ed.). Pearson.

Wikipedia contributors. (2014, September 20). Душанбе [Dushanbe]. Wikipedia. https://tg.wikipedia.org/wiki/%D0%94%D1%83%D1%88%D0%B0%D0%BD%D0%B1%D0%B5

Wikipedia contributors. (2016, September 20). Вилояти Хатлон [Khatlon Region]. Wikipedia. https://tg.wikipedia.org/wiki/%D0%92%D0%B8%D0%BB%D0%BE%D1%8F%D1%82%D0%B8_%D0%A5%D0%B0%D1%82%D0%BB%D0%BE%D0%BD

World Bank. (2015). World Bank in Central Asia. World Bank. http://www.worldbank.org/en/region/eca/brief/central-asia

World Bank. (2021). The Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19. World Bank Group.

World Bank. (2022). Enterprise surveys: Tajikistan country profile 2022. World Bank Group.

Yusof, E., Fahmy, E., Kashoogie, J., & Kamal, A. A. (2009). Islamic finance: Debt versus equity financing in the light of maqasid al-shari'ah.

Zak, P. J., & Knack, S. (2001). Trust and growth. The Economic Journal, 111(470), 295-321.